ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أين لبنان من المناورات «الإسرائيليّة» في قبرص؟

د.عدنان منصور

مناورات «مركبات النار» التي قام بها الجيش «الإسرائيلي» واستغرقت شهراً، أريدَ منها التدرّب على مواجهات عسكرية تتعلق بأكثر من جبهة، لا سيما منها، الجبهة اللبنانية المحاذية لفلسطين المحتلة، التي تشكل أهمية قصوى وتحدياً كبيراً ومباشراً للكيان الإسرائيلي»، عند اندلاع ايّة مواجهة عسكرية مباشرة معه.

مناورات «مركبات النار» العسكرية الأضخم منذ نشوء «الكيان»، من حيث نطاق عملياتها الميدانية، ورقعتها الجغرافية، ومجالاتها وتعدادها، وجهوزيتها. إذ أنّ هدف «إسرائيل» من هذه المناورات، هو تعزيز القدرات العسكرية غير المسبوقة لجيش الاحتلال، وإطلاق برواغندا إعلامية في الداخل، للتأكيد على الجهوزية العسكرية، ورفع معنويات المستوطنين، من خلال تسليط الضوء على إمكانات وفعالية هذه المناورات في تحقيق أهدافها.

أما على الصعيد الخارجي، فتريد «إسرائيل» أيضاً من مناوراتها، توجيه رسائل إنذارات الى المعنيين من أعدائها في المنطقة، تحذرهم فيها، من مغبة القيام بأيّ عمل عسكري يطال «إسرائيل» ويلحق الضرر بها. وانّ عليهم أن يأخذوا في الاعتبار قوّتها الضاربة العسكرية، وان يضعوا في حسابهم هذا الأمر، أكان ذلك يتعلق بلبنان أو سورية أو إيران أو غيرها.

لقد خصص الجيش «الإسرائيلي» الأيام الأخيرة من مناوراته، لتقوم النخبة في الفرقة ٩٨، والتي تضمّ لواء الكوموندوس، بإجراء تدريبات عسكرية في منطقة جغرافية في قبرص، تحاكي تضاريسها الجغرافية، التضاريس الطبيعية في جنوب لبنان الى حدّ ما...

لم تخف «إسرائيل» نياتها العدوانية تجاه لبنان، من خلال قيامها بهذه المناورات في قبرص، والتي دأبت على إجرائها منذ عام ٢٠١٧، تأهّباً واستعداداً لأيّ عدوان تقوم به وتشنّه على لبنان، حيث شاركت معها وحدات من الجيش القبرصي.

المناورات العسكرية «الإسرائيلية» التي جرت خلال السنوات الأخيرة في قبرص، ومؤخراً مناورات «مركبات النار»، تطرح علامات استفهام، وتساؤلات مقلقة عديدة، تتعلق بالدولة القبرصية، وبصورة خاصة بالحكومة اللبنانية، لأنّ لبنان هو المستهدف الأول، ومباشرة من هذه المناورات.

كيف يمكن للحكومة القبرصيّة أن تتيح الفرصة لـ «إسرائيل» بإجراء مناورات على أرضها، تحاكي علناً، عدواناً «إسرائيلياً» على لبنان، الذي تربطه بقبرص علاقات تاريخية، وروابط ثقافية وروحية، من خلال وجود عدة آلاف من الطائفة المارونية، الذين قدموا من لبنان وتجذروا في الجزيرة منذ القرن الثامن الميلادي، يمارسون شعائرهم الدينية من خلال كنائسهم المقامة في قبرص، وأبرزها كاتدرائية سيدة النعم المارونية في نيقوسيا، وإنْ كان عدد المواطنين قد تراجع عما كان عليه بسبب الفتن، والاضطرابات، والنزاعات السياسية والدينية التي شهدتها الجزيرة خلال القرون الماضية. أضف الى ذلك، العلاقات الدبلوماسية والتجارية، والسياحية التي تربط البلدين.

من البديهي والطبيعي، أن تكون هذه العلاقات في خدمة المصالح المشتركة للبلدين الجارين، كي تعزز التعاون المشترك، والثقة المتبادلة بينهما. مع الإشارة الى أنّ قبرص تعلم علم اليقين أنّ مناورات «إسرائيل» العسكرية على الأرض القبرصية، تستهدف بالدرجة الأولى لبنان وأمنه وسيادته واستقراره ووحدة أرضه، وهذا ما أكدته سلسلة من التصريحات التي جاءت على لسان المسؤولين، السياسيين، والقادة العسكريين «الإسرائيليين»، قبل المناورات وأثناءها. وما أشارت إليه يوم ٢٣ أيار الماضي الصحيفة الإسرائيلية «يسرائيل هيوم» التي ذكرت انّ الجيش «الإسرائيلي» يزمع من خلال مناورات «مركبات النار»، على تنفيذ محاولات إنزال في عمق الأراضي اللبنانية عبر البحر، وانّ الجيش «الإسرائيلي» استأجر سفناً وقوارب إنزال من اليونان وإيطاليا لاستخدامها في المناورة!

إنّ سماح قبرص بجعل أرضها مسرحاً لمناورات عسكرية «إسرائيلية»، وميدان اختبار لعمليات عدوانية ضدّ لبنان، لا يعبّر مطلقاً عن المشاعر الطيبة، ولا عن روابط الصداقة بين البلدين، ولا عن الالتزام بالاتفاقيات الدولية، أو احترام الأصول والأعراف الدبلوماسية، ومبادئ الأمم المتحدة... وبالتالي فإنّ موقف قبرص هذا، ومشاركتها في المناورات «الإسرائيلية»، مستهجن وغير ودّي، إنْ لم نقل عملاً استفزازياً، عدائياً ضدّ لبنان.

من الواضح أنّ العلاقات «الإسرائيلية» القبرصية متقدّمة ومتنامية على مختلف الصعد، سياسياً، ودبلوماسياً وعسكرياً، واقتصادياً، واستخبارياً، وإعلامياً. لكن على الرغم من ذلك، ليس هناك من مانع بتاتاً، كي يكون لقبرص موقف واضح ومسؤول، يرفض استخدام «إسرائيل» الأراضي القبرصية للقيام بمناورات عسكرية ترمي من ورائها مستقبلاً، غزو لبنان، وكيفية السيطرة عليه، واحتلاله عند أيّة مواجهة مقبلة.

هذا ما يتعلق بالجانب القبرصي. فماذا عن لبنان؟! لقد تعاطى لبنان الرسمي مع الحدث، منذ سنوات بخفّة ولا مبالاة. وكأنّ ما يجري من مناورات عسكرية في قبرص لا يعنيه، ولا يتعلق به، لا من قريب أو بعيد. بهذا الصمت اللبناني المريب، سيجعل العدو «الإسرائيلي» يتوسّع كثيراً في علاقاته مع قبرص، ويعزز بشكل خاص سياساته وخططه العسكرية في ما يتعلق بلبنان وأمنه وسيادته.

كان على الدولة اللبنانية، وكبار مسؤوليها (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة)، أن يتواصلوا مع أركان الدولة في قبرص، والإعراب لهم عن احتجاج لبنان على هذه المناورات العدائيّة، التي جعلت من الأراضي القبرصيّة منصة وقاعدة «إسرائيلية» لتهديد أمن وسيادة لبنان ودول المنطقة.

هل يُعقل أن تجري المناورات «الإسرائيلية» في قبرص، دون أن يكون هناك ردّ فعل لبناني؟! لا سيما أنّ هذه المناورات حملت في طياتها منذ البداية تهديدات ومواقف عدوانية «إسرائيلية» صريحة، عبّر عنها القادة العسكريون «الإسرائيليون»، تصريحات كانت قبرص وقادتها على علم مسبق بها. تهديدات ومواقف صريحة تضع قبرص أمام مسؤوليتها الأخلاقية، والدبلوماسية، وعلاقاتها الدولية. إذ أنّ تنسيق قبرص مع الكيان «الإسرائيلي»، وتقديم كافة أنواع التسهيلات له، يتعارض كلياً مع القانون الدولي، ومع مبادئ الأمم المتحدة، وبالذات مع العلاقات الثنائية بين لبنان وقبرص، نظراً لما تحمله المناورات، وتصريحات القادة الإسرائيليين من تهديدات متواصلة ومباشرة ضدّ لبنان.

إنّ التنسيق العسكري بين قبرص و«إسرائيل»، عمل غير ودّي من قبل قبرص تجاه لبنان، أياً كانت الأعذار والمبرّرات من قبل المسؤولين القبارصة. إذ تجاهلت بالكامل غاية المناورات، وتأثيرها، وأبعادها، وانعكاساتها السلبية على العلاقات بين البلدين مستقبلاً، خاصة أنّ القبارصة يعلمون جيداً، مدى العداء المستحكم بين «إسرائيل» ولبنان الذي لا يزال في حالة حرب معها، وأنّ اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ بين لبنان ودولة الاحتلال، لم تنه حالة الحرب.

بعد كلّ ما جرى من مناورات «إسرائيلية» على الأراضي القبرصية، ودعم المسؤولين القبارصة لها، نتساءل: لماذا لم يتحرك المسؤولون اللبنانيون تجاه هذا الأمر منذ أن قرّرت «إسرائيل» إجراء المناورات والإعلان عن أهدافها منها؟! ولماذا هذا الصمت والسكوت عن المناورات العدائية «الإسرائيلية» التي جرت في قبرص؟! ألا يكون هذا الصمت والسكوت اللبناني مشجعاً في ما بعد للقبارصة وللكيان «الإسرائيلي» للتمادي أكثر فأكثر في مناوراتهم، وعدم اكتراثهم لتأثير مناورات «مركبات النار» على العلاقات الثنائية القبرصية اللبنانية؟

السؤال الذي يُطرح أيضاً: هل ستكتفي قبرص بالمناورات «الإسرائيلية» عند هذا الحدّ، أم أنها ستذهب بعيداً في هذا الشأن، للسماح لـ «إسرائيل»، عند نشوب أيّة حرب، أو مواجهة عسكرية مستقبلاً، استخدام الأجواء، والأراضي القبرصية لتكون منصة لها عند قيامها بأيّ عدوان ضدّ لبنان؟!

هل سيأخذ المسؤولون في لبنان هذا الاحتمال على محمل الجدّ، أم أنهم سيتابعون تطور العلاقات العسكرية القبرصية «الإسرائيلية» وتأثيرها وانعكاسها الخطير مستقبلاً على لبنان وسيادته وأمنه القومي، ويرصدون المشهد من بعيد وكأن على رؤوسهم الطير، يتعاطون معه بخفة مثل باقي القضايا الحيوية للبنانيين المتعلقة بأوضاعهم المعيشية المزرية وثرواتهم البحرية وحقوقهم السيادية عليها!

*نُشرت هذه المقالة في «البناء» في ٤ حزيران ٢٠٢٢، وتعيد نشرها اليوم مع إثارة الموضوع القبرصي مجدّداً، خاصة أنّ المقالة أوردت قبل عامين بشكل مفصّل ما يدور الحديث عنه هذه الأيام...

ماذا تقول الخطوط البيانية والجداول المقارنة؟

ناصر قنديل

في علوم الفيزياء والرياضيات تقع الخطوط البيانية والجداول المقارنة في المرتبة الأولى لاستخلاص استنتاجات غير قابلة للنقض والتأويل والفرضيات، وفي علم الاجتماع والسياسة والحرب، بات اللجوء الى الخطوط البيانية والجداول المقارنة الطريق لبناء الخلاصات التي ترسم أو تنقض على أساسها الاستراتيجيات، والتي يبنى عليها الاستشراف وتوضع بناء على وجهتها التوقعات. وخلال تسعة شهور من الحرب التي تدور في المنطقة منذ عملية طوفان الأقصى، تتيح الخطوط البيانية لعدد من المسارات رسم خلاصات نوعية تتيح رسم توقعات قاطعة حول جدية وعدم جدية فرضيات وخيارات معينة، كما تقول الجداول المقارنة بين شروط المواجهات ومواجهات مماثلة فرصة استخلاص معايير واستنتاجات ذات قوة قطعية، ولذلك سوف نعمد إلى اتباع هذين المنهجين في استقراء فرضية شن حرب إسرائيلية على المقاومة في لبنان.

لم يعد خافياً أن نقاشاً سابقاً تم لخوض حرب على المقاومة في لبنان، في الأيام الأولى لحرب الطوفان، وأنه نظراً لطبيعة التحديات الكبيرة التي تمثلها هذه الحرب فإن القرار استقرّ بوحي من مداخلات الجنرالات في الجيش الأميركي وجيش الاحتلال، بربط توقيت هذا القرار بحاصل الحرب في غزة، انطلاقاً من أن نصراً سريعاً في غزة كما كان مقدراً، يمنح الجمهور والجيش والحلفاء روحاً معنويّة وثقة بوجود فرص للفوز بهذه الحرب. وبالقياس لما كان متوفراً في الأيام الأولى للحرب وما هو قائم اليوم، يمكن الاستناد إلى الخطوط البيانية لرؤية هل زادت فرص الفوز بهذه الحرب أم تراجعت؟

تقول الخطوط البيانية، إن نسبة مؤيدي الحرب بصورة عامة في الرأي العام في الكيان قد انخفضت من ٩٤٪ الى ٢٧٪، وإن نسبة تأييد الحكومة ورئيسها انخفضت الى أدنى مستوياتها، دون الـ ٢٤٪، وإن فعالية الجيش في الميدان انخفضت من مستوى القدرة على التوغل في مساحة ١٨٠ كلم مربع في ٤ أسابيع شمال غزة، والعجز عن التوغل في ٣٠ كلم مربع خلال عشرة أسابيع في جنوب غزة مع هجوم رفح، وإن عدد القتلى والجرحى في الجيش قد انتقل من مستوى ٥٠ شهرياً في الشهر الأول إلى مستوى ٥٠ أسبوعياً في الشهر الأخير، وإن نسبة التسرب في الجيش والفرار والتمرد، تبلغ ١٠٪ ونسبة الإصابات والصدمات النفسية موازية، ومثلها نسبة الجرحى، وإن الخط البياني الانحداري بصورة مريعة للمجتمع والجيش يوازيه مسار انحداري في القدرة النارية، ومسار سلبيّ في تأييد الشارع الغربي، حيث توصيف الكيان بالإجرام حل مكان اعتباره مثالاً للتمدن.

في الجداول المقارنة يحضر جدول مقارن بسيط بين تجربة حرب تموز عام ٢٠٠٦ وفرضية حرب مشابهة اليوم، حيث تقول الوقائع إن قدرة المقاومة يومها على الصعيد البشري، كماً ونوعاً، كانت نسبة لا تتعدى ٢٥٪ مما هي اليوم، وربما كانت دون الـ ١٠٪ مما هي اليوم وفقاً لبعض التقديرات، وإنها كذلك أيضاً على المستوى التسليحي كماً ونوعاً، وإنه على المستوى المعنوي كانت المقاومة رغم روح التضحية العالية لمقاتليها، قلقة من درجة النجاح في منع جيش الاحتلال من تحقيق اختراقات جغرافية، مع الثقة بجعله في النهاية يدفع ثمناً مرتفعاً للتوغل، مقارنة بجيش كان مزهواً بقدرته على الإنجاز، في اول حرب يخوضها بعد الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، مقابل جيش مدمّر المعنويات ومنهك من تسعة شهور من القتال، غير واثق من القدرة على النصر. وإذا كانت المنازلة بين هذا الجيش وهذه المقاومة عام ٢٠٠٦ انتهت إلى فشل وحدات النخبة في المشاة من تحقيق أي إنجاز ومجازر أصابت الدبابات والمدرعات في سهل الخيام ووادي الحجير، فإن التنبؤ بنتائج مضاعفة عدة مرات قد تصل الى عشر عشرات لا تبدو مبالغة. أما على صعيد القدرة التدميرية، فيمكن القول إنه مقابل عدم تطور ما لدى جيش الاحتلال، قياساً بما فعله وسوف يكرره في أي حرب، فإن المقاومة باتت قادرة على تدمير مواز لم يكن لديها في ٢٠٠٦، حيث محطات الكهرباء والمطارات والقطارات ومنصات الغاز والنفط وخزانات المحروقات والمواد الكيميائية، نتائج مؤكدة للحرب، بينما ثمة شكوك حول قدرة طيران الاحتلال على التمتع بالحرية ذاتها التي كان يملكها في الأجواء اللبنانية عام ٢٠٠٦.

ثمة جدول مقارن آخر يمكن اعتماده أيضاً، وهو طازج، تمثله المواجهة التي حصلت مع الرد الإيراني على قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، حيث ظهر وفقاً للكلام الأميركي المتعدد المصادر من قيادات سياسية وعسكرية، أنه لولا التدخل الأميركي لكان الكيان عرضة للتدمير الكامل، وبالرغم من التدخل الأميركي وصل عدد لا يستهان به من الصواريخ والطائرات المسيرة الى الأهداف المرسومة لها، وفي ظل تماثل بين قدرات إيران والمقاومة في لبنان من الزاوية النوعية، حيث الترسانة الإيرانية مفتوحة أمام المقاومة بلا شروط، مع فارق كمّي لصالح المقاومة المضطرة لتخزين كميات ضخمة تحسباً لانقطاع طرق الإمداد في حال الحرب، وفارق بشري لصالح المقاومة أيضاً حيث البنية العسكرية المقاومة أكثر انخراطاً في الحروب وذات ارتباط مباشر بقضية الحرب وجودياً ومعنوياً، يصبح من المهم جداً التوقف أمام ما قاله الجنرال تشارلز براون رئيس الأركان المشتركة للجيوش الأميركية حول استحالة تقديم المساعدة نفسها التي قدمتها القوات الأميركية بوجه الرد الإيراني، انطلاقاً من تمايز إضافي لصالح المقاومة في لبنان هو البعد الجغرافي، حيث التصاق المقاومة بجغرافية فلسطين المحتلة وبعد إيران من جهة، وخرائط انتشار القوات والقواعد والحاملات الأميركية من جهة موازية يجعلان التدخل الأميركي لصد الصواريخ والطائرات المسيّرة المنطلقة من جنوب لبنان أقرب الى الاستحالة.

الخطوط البيانية والجداول المقارنة تحسم بما لا يقبل العقل نقاشه أن الفشل عام ٢٠٠٦ ستحل مكانه هزيمة ماحقة في حال الذهاب لحرب مع المقاومة عام ٢٠٢٤، وأن جيش الاحتلال في أدنى مراتب الكفاءة والجاهزية والحال المعنوية، بعكس المقاومة، وأن الكيان عاجز عن التعامل مع كثافة الاستهداف دون دعم أميركي شكل مصدر الحماية بوجه الرد الإيراني ولن يستطيع فعل الشيء نفسه في حال الحرب مع المقاومة في لبنان، والغبي فقط أو الحاقد من يتوهم ويروج للعكس.

عن الفرط صوتي والثغرات القاتلة في حاملات الطائرات الأميركية

علي الدرواني

كشفت القوات المسلحة اليمنية عن صاروخ باليستي جديد فرط صوتي، باسم حاطم ٢، تم استخدامه لأول مرة ضدّ سفينة (MSC SARAH V) «الإسرائيلية» في البحر العربي الثلاثاء الماضي.

يأتي هذا الكشف في ظل تصاعد عمليات الإسناد اليمنية لغزّة وأهلها ومقاومتها في وجه العدوان الصهيوني المتوحش والمستمر للشهر التاسع على التوالي، بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وفي ظل صمت دولي مريب، وتخاذل عربي وإسلامي مريع.

تصاعد العمليات في المرحلة الرابعة التي دخلت الميدان نهاية نيسان/أبريل الماضي، بإعلان من السيد عبد الملك الحوثي، الذي أكد على توسع نطاقها، واستخدام أسلحة جديدة ومختلفة ومتطورة كمًّا ونوعًا، وهو الأمر الذي أثبتته القوات المسلحة اليمنية، طوال الشهرين الماضيين من هذه المرحلة.

إذًا، تميّزت المرحلة الرابعة بتوسيع الميدان ليشمل البحر المتوسط، إلى جانب المحيط الهندي والبحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، وكذلك بعمليات الإغراق للسفن، بعد أن كانت القوات المسلحة تحرص على أن تكون الضربات قريبة من السفن للتحذير، والميزة الثالثة المهمّة، هي دخول أسلحة جديدة، مثل زورق طوفان ١ المسيّر، وصاروخ حاطم ٢ الفرط صوتي.

عملياتيًّا، كشف استهداف حاملة

الطائرات أيزنهاور، لأربع مرات، وإجبارها على مغادرة البحر الأحمر، واستبدالها بروزفيلت، عن ثغرات قاتلة في البحرية الأميركية، ليس أقلها، عدم قدرة الطاقم على البقاء في مسرح عمليات حربية نشطة وعالية التوّتر لأكثر من تسعة أشهر، وليس أخطرها، أزمة التذخير والإمداد، فضلًا عن ارتفاع التكاليف الباهظة التي أشارت إليها تقارير رسمية أميركية وقدرتها بقرابة ملياري دولار، فقط كقيمة للصواريخ الاعتراضية لأنظمة الدفاع الجوي في أيزنهاور، ناهيك عن بقية التكاليف المتعلّقة باللوجيستيك والنقل.. إلخ.

في صحيفة ناشيونال انترست، قال جيمس هولمز، رئيس قسم الاستراتيجية البحرية في كلية الحرب البحرية، متحدثًا من خلفية العمليات اليمنية المتواصلة باستهداف أيزنهاور: إنه يمكن لصاروخ أو طائرة من دون طيار واحدة جيدة التصويب أن تدمر أجهزة الاستشعار الهشة والمكشوفة أو معدات الاتّصالات أو مجموعات القيادة والسيطرة على هيكل جزيرة الناقل أو البرج، مما يؤدي إلى إخراج السفينة من المعركة حتّى يتمكّن الطاقم أو حوض بناء السفن من إجراء الإصلاحات. كما يمكن للذخيرة أن تلحق الضرر بالطائرات الموجودة على سطح الطائرة، مما يؤدي إلى تعطيل الطائرات الحربية المتضررة وإخراجها من القوّة القتالية للسفينة.

بعد إضافة الصاروخ فرط صوتي، يكون استهداف أيزنهاور، أو خليفتها روزفيلت، أمرًا في متناول يد القوات المسلحة اليمنية، ويزيد من الثغرات القاتلة. إذًا، حتّى الآن لا يوجد أي نظام دفاع جوي قادر على التصدي لهذا النوع من الصروايخ، القادرة على الطيران على ارتفاعات منخفضة والمناورة أثناء الطيران، مما يزيد من صعوبة اكتشافها بواسطة الرادار أو الأقمار الصناعية، وهذا يجعل من المستحيل تقريبًا اعتراضها بواسطة الأنظمة الحالية للدفاعات الجوية، حسب صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية.